

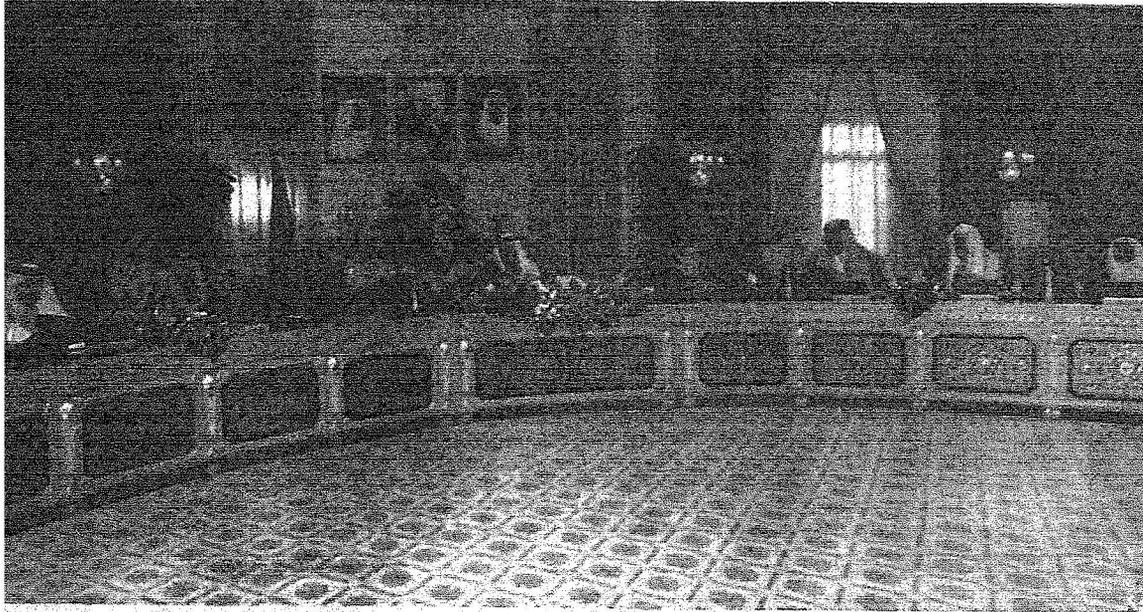
الموافقة على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء

السعودية: التأكيد على متابعة وملاحقة كل من يحاول الإخلال بأمن البلاد أو المساس بثوابتها

الرياض، الشرق الأوسط

أكد مجلس الوزراء السعودي على متابعة وملاحقة كل من يحاول الإخلال بأمن البلاد أو المساس بثوابتها من أرباب الأفكار المنحرفة الضالة والتوجهات المشبوهة. ونوه المجلس في جلسته التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، في الرياض أمس، بوعي وإدراك المجتمع بحقيقة فكر المفسدين في الأرض، وبالإنجازات الأمنية المتوالية التي يحققها رجال الأمن في التصدي لأصحاب هذا الفكر، والوقوف في وجه الإرهاب واتقاء شروره وفق منهج مدرّوس وتخطيط سليم «مما حرمهم من إيجاد موطئ قدم لهم على أرض المملكة، وصور لهم فقرهم التكفيري أن بإمكانهم النخل من وطنهم وأهلهم ومقدرات أمتهم من الخارج». وحث المجلس جميع دول المنطقة على إدراك مسؤولياتها في تعقب أفراد هذه الفئة الضالة.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المباحثات والاتصالات، التي أجراها، خلال الأيام الماضية، مثنياً زيارة الرئيس التركي



خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء في الرياض أمس (واس)

عبد الله غل للمملكة، وما يربط البلدين من علاقات الأخوة والتعاون.

وأوضح إيد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، حرص المملكة على علاقاتها مع الجمهورية التركية، ونوه بالتعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات، والتشاور الإقليمية والدولية، واهتمامهما الكبير بإرساء الأمن والاستقرار والسلام الدائم في المنطقة لما فيه مصلحة شعوبها، بعيداً عن الانزلاق في مخططات التطرف وتوجهات الانقسام.

وفي سياق استعراضه للأوضاع في المنطقة، دعا المجلس جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون مع الرئيس الصومالي الجديد

عبد الله غل للمملكة، وما يربط البلدين من علاقات الأخوة والتعاون. وأوضح إيد مدني وزير الثقافة والإعلام لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، حرص المملكة على علاقاتها مع الجمهورية التركية، ونوه بالتعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات، والتشاور الإقليمية والدولية، واهتمامهما الكبير بإرساء الأمن والاستقرار والسلام الدائم في المنطقة لما فيه مصلحة شعوبها، بعيداً عن الانزلاق في مخططات التطرف وتوجهات الانقسام. وفي سياق استعراضه للأوضاع في المنطقة، دعا المجلس جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون مع الرئيس الصومالي الجديد

تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الغابوني حول مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الغابون، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض وزير المالية - أو من ينيبه - بالتوقيع على برنامج الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

من جانب آخر، قرر مجلس الوزراء الموافقة على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية المشكلة بقرار مجلس الوزراء رقم 130 وتاريخ 1429/5/7هـ، وذلك بحسب الصيغة المرفقة بالقرار. ومن أبرز ملامح الآلية:

- استدعاء ومساءلة أصحاب المساهمات العقارية والمكاتب المحاسبية المشرفة على سير المساهمات العقارية، لمعرفة وضع المساهمة.
- إذا لم يتجاوب صاحب المساهمة العقارية مع اللجنة خلال ثلاثين يوماً؛ تخاطب الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه ينشأه.
- تتخذ اللجنة جميع الإجراءات النظامية التي تسهم في حفظ حقوق المساهمين، وإعادة هذه الحقوق بالنسب

الطرق النظامية. وقرر المجلس، وبعد الاطلاع على ما رفعه رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بشأن إعادة تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة والثلاثين من نظام براءات الاختراع والتصميمات الخيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/27 وتاريخ 29/5/1425هـ، الموافقة على إعادة تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة 35 وذلك لمدة ثلاث سنوات برئاسة المستشار صالح بن أحمد عناني، وعضوية كل من الدكتور إبراهيم بن زيد آل معدي، والمستشار محمد بن عبد الرحمن العجلان، والدكتور إبراهيم بن صالح المعتاز، والدكتور عثمان بن عبد الله

الشهانة، مع إجازة استمرار عضوية الأعضاء المعينين بقرار مجلس الوزراء رقم 147 وتاريخ 1426/6/5هـ، حتى تاريخ نفاذ هذه القرار. ووافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع اتفاقية تعاون علمي وتقني بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية. كما وافق المجلس على تفويض وزير الجترول والخزرة المعدنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية، والإدارة العامة لمراقبة وفحص الجودة والحجر الصحي في جمهورية الصين الشعبية، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال

الإجراءات النظامية.

وقسر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض وزير التجارة والصناعة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن برنامج تعاون فني في مجال أنشطة التفتيش بين الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في المملكة العربية السعودية والإدارة العامة لمراقبة الجودة والتفتيش والحجر الصحي في جمهورية الصين الشعبية، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

كذلك وافق مجلس الوزراء على تفويض أمين عام مكتبة الملك عبد العزيز العامة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين مكتبة الملك عبد العزيز العامة في المملكة العربية السعودية وجامعة بكين في جمهورية الصين الشعبية حول إنشاء فرع للمكتبة في الجامعة، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

ووافق مجلس الوزراء على تعيين كل من صالح بن محمد بن خفير الشهري على وظيفة مساعد الرئيس العام للأرصاد، بالمرتبة الخامسة عشرة بالترتبة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والمهندس فهد بن محمد بن عثمان الجبير على وظيفة رئيس بلدية محافظة الأحساء بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية، والمهندس محمد بن عبد الله بن سليمان الخضير على وظيفة مدير عام المجالس البلدية بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ونقل جمال بن ناصر بن إبراهيم الخليف من وظيفة مدير عام مكتب الوزير بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بذات المرتبة بوزارة الزراعة.